

## 66 التعليق على الكافي ( باب الحجر ) 8 جماد الأول 3441هـ

سامي بن محمد الصقير

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين. والصلوة والسلام على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم. وعلى الله واصحابه اجمعين  
اللهم اغفر لنا ولشيخنا ولوالديه ولمشايخه ولجميع المسلمين. امين - 00:00:00

يقول ابن قدامة رحمه الله تعالى في كتابه الكافي في باب الحجر فصل ويستوي الذكر والانثى في انه ينفك عنه الحجر برشده  
وبلوغه. للاية لأن المرأة أحد نوعي الادميين فاشبهرت الرجل - 00:00:14

لا يدفع اليها مالها حتى تلد او تتزوج ويمضي عليها حول في بيت الزوج بان ذلك يروى عن ابن عمر يروى عن عمر رضي الله عنه فان  
لم تتزوج فقال القاضي عندي انه يدفع اليها مالها اذا عنست - 00:00:31

وبرزت للرجال بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله وصلى الله وسلم على رسول الله وعلى الله واصحابه ومن اهتدى بهداه اما بعد  
فتقدم انه اذا اعلن انه اذا فك الحجر عنه نعم اذا فيها - 00:00:50

فصل ويستوي الذكر والانثى بانه في انه ينفك عنه الحجر برشده وبلوغه للاية وذلك ايضا لتساوي الذكر والانثى في الاحكام الاصل  
ان الذكور والاناث على حد سواء في الاحكام الا ما دل الدليل على تخصيص احدهما - 00:01:09

وعلى هدف الذكور كالذكور لانها اذا بلغت ورشادات رفع اليها مالها ولهذا قال ولان المرأة أحد نوعي الادميين فاشبهرت الرجل الاصل  
تساوي الذكور والاناث بالاحكام الشرعية الا ما خصه الدليل - 00:01:34

وقوله عنه يعني عن الامام احمد لا يدفع اليها مالها حتى ترد او تتزوج ويمضي عليها حول في بيت الزوج لان ذلك يروى عن عمر  
رضي الله عنه ولكن الصوب الاول وما روي عن عمر ان صح فهو قضية عين - 00:01:58

تحمل على ان ان هذه المرأة او ان هذه الانثى التي لم يدفع مالها اليها الا بعد ان ولدت انها لم ترشد الا في ذلك الزمان والا فالاصل  
تساوي الذكور والنساء او الذكور والاناث - 00:02:18

الاحكام. نعم قال رحمه الله تعالى فصل والرشد الصلاح في المال. لان ابن عباس قال في قوله تعالى فان انسنتم منهم رشدا قال  
اصلاحا في اموالهم ولان الحجر عليه لحفظ ماله - 00:02:34

ويزول باصلاحه كالعدل. ولان الفسق معنى لو طرأ بعد الرشد لم يوجب الحجر لم يمنع من الرشد كالمرض فان فسقه يؤثر في  
تلف ما له كشراء الخمر ودفعه في الغناء والقمار فليس برشيد لانه مفسد لمالك. طيب - 00:02:51

والرشد الصلاح في المال. الرشد هنا يعني في هذا الباب وفيما يتعلق بالاموال الصلاح في المال وذلك لان الرشد في كل موضع بحسبه  
الرشد يفسر في كل موضع في حسبه - 00:03:11

فمثلا يشترط في ولي المرأة ان يكون رشيدا ليس الرشد في باب النكاح كالرشد هنا الرشد في باب النكاح او الرشيد في باب الولادة  
في النكاح هو الذي يعرف الكفء ومصالح النكاح - 00:03:29

اما الرشد هنا فهو الصلاح بالمال في المال قال لان ابن عباس رضي الله عنهم قال في قوله تعالى فان انسنتم منهم رشدا قال اصلاحا  
في اموالهم وذلك بان لا ينفق ما له في امور محمرة او فيما لا فائدة فيه. وكذلك ايضا لا يغبن - 00:03:46

الرشد هو ان يتصرف في ماله تصرفها حسنا بحيث يكون تصرفه موافقا للشرع قال ولان الحجر عليه هذا تعليل لكون المراد  
بالرشد هنا الصلع في المال. ولان الحجر عليه لحفظ ماله - 00:04:09

فيزول باصلاحه العدل يعني كالعدالة انها تزول الفسق وترجع بعود العدالة. قال ولان الفسق معنى لو طرأ بعد الرشد لم يجب الحجر

بمعنى انه لو بلغ ورشد وبلغ ورشد وهو عدل - 00:04:29

ثم فسق فان فسقه لا يوجب ان يحجر عليه ولو قلنا بانه يحجر عليه لحجر على اكثر الناس لان لان الفسق لا يسلم منه احد قال ولأن الفسق معنى لو طرأ بعد الرشد لم يوجب الحجر - 00:04:51

فلم يمنع من الرشد كالمرظ لكن قيد ذلك. قال فان كان فسقه يؤثر في تلف ما له يعني عرفنا فيما تقدم ان الفسق عموما لا يؤثر على الرشد وعندنا الرشد هو الصلاح في المال حتى لو كان فاسقا - 00:05:09

لكن هل هذا على اطلاقه؟ المؤلف رحمه الله قيد ذلك قال ان كان الفسق يؤثر في تلف ماله كما لو كان يشتري الخمور او المسكرات ونحوها او يدفع ماله في الغنى والقمار فليس برشيد لانه حينئذ يعود اليه وصف السفر - 00:05:28 والسفيه هو الذي يبذل ماله في المحرم او فيما لافائدة فيه. لان هذا مفسد لماله نعم قال رحمه الله تعالى فصل وانما يعرف رشده باختباره. لقول الله تعالى وابتلوا اليتامي - 00:05:46

يعني يعني اختبروهم. واختبارهم تفويض التصرفات التي يتصرف فيها امثالهم اليهم. من تجارة او او نياية ويفوض الى المرأة ما يفوض الى ربة البيت من استئجار الغزالت وتوكيتها في شراء الكتان والقطن - 00:06:03

والاستيفاء عليهم قال ويفوض فصل وانما يعرف رشده باختباره يعني يمتحن التجارة ونحوها لقوله تعالى وابتلوا اليتامي يعني اختبروهم واختبارهم تفويض التصرفات التي يتصرف فيها امثالهم اليهم من تجارة او نياية الى اخره. فان كان مثلا - 00:06:23 تجارتة في بيع العقارات يمتحن ويختبر فيها. ينظر هل يعرف او لا ان كانت تجارتة في الاقمشة والمتاع يختبر في ذلك ان كانت تجارتة في المواد الغذائية فيمتحم كذلك المهم انه انه يمتحن فيما يتصرف فيه مثله - 00:06:48

ولهذا قال ويفوض اليه ويفوض الى المرأة ما يفوض الى ربة البيت من استئجار الغزالت وتوكيتها في شراء الكتان والقطن والاستيفاء عليهم اذا عرفنا الان اختبار الذكر يكون بامتحانه واختباره بما يتصرف فيه مثله. كذلك المرأة تختبر فيما - 00:07:12 يتصرف فيها مثلها اذا كانت هنا تشتري امتعة للبيت. تختبر في ذلك اذا كانت تشتري ملابس واقمش لنفسها تمتحن في ذلك وهكذا اختبار كل انسان بحسبه جنسا ووصفا كبار - 00:07:35

كل انسان يكون بحسبه جنسا يعني في نوع التجارة ووصفا قال رحمه الله ووقت الاختبار قبل البلوغ في ظاهر المذهب قوله سبحانه وابتلوا اليتامي حتى اذا بلغوا النكاح ولان تأخيره يؤدي الى الحجر على البالغ الرشيد حتى يختبر - 00:07:57

ولا يختبر الا المراهق وقت الاختبار قبل البلوغ في ظهر المذهب لقوله سبحانه وتعالى وابتلوا اليتامي اي يختبرون حتى اذا بلغوا النكاح المراد اذا بلغوا اي قاربوا او المراد اذا بلغوا النكاح اي اتموا السن الذي يتزوجون فيه. هذا محتمل وينبني عليه الخلاف - 00:08:18

ولان تأخيره يؤدي الى الحجر على البالغ الرشيد حتى يختبر على هذا يكون اه الاختبار قبل بلوغه يعني اذا كان مراهقا قارب البلوغ فيمتحن لاجل انه اذا بلغ او بمجرد بلوغه يدفع اليه المال - 00:08:43

قال رحمه الله تعالى ولا يختبر الا المراهق المميز الذي يعرف البيع والشراء فاذا تصرف المراهق هو الذي قارب او ناهز البلوغ يعني قريبا ان يبلغ هذا هو المراهق لابد ان يكون مراهقا وان يكون مميزا - 00:09:03

يعني مدركا اما غير المميز فلافائدة في اختباره. نعم رحمه الله فاذا تصرف باذن وليه صح تصرفه. لانه متصرف بامر الله تعالى. فصح تصرفه كالرشيد. طيب يقول فاذا تصرف باذن وليه - 00:09:22

يعني هذا المراهق اذا تصرف باذن وليه صح تصرفه لانه متصرف باذن الله بامر الله تعالى فصح تصرفه في الرشيد ولا يقال انه لا يصح تصرفه لانه صبي من دون البلوغ صبي - 00:09:41

ومعلوم ان الصبي لا يصح تصرفه فيقال هنا ان هذا التصرف مبني على اذن من الولي واذن والاذن من الولي بامر الله عز وجل. ولهذا قال بامر الله تعالى فصح تصرفه كالرشيد - 00:09:58

رحمه الله وفيه وجه اخر لا يختبر الا بعد البلوغ. لان قبله ليس باهل للتصرف لانه لم يوجد البلوغ الذي هو مظنة

العقل. مظنة مفتوحة قال رحمة الله لانه لم يوجد البلوغ الذي هو مظنة العقل - [00:10:16](#)

وكان عقله بمنزلة المعدوم. وفي تصرف الصبي المميز باذن وليه روایتان بناء على هذا. يقول رحمة الله في روایة لا يختبر الا بعد البلوغ بناء على المعنى الثاني في الآية - [00:10:48](#)

وهو قوله حتى اذا بلغوا هل البراد بلغوا اي قاربوا او بلغوا اي ماذا جاء زمان النكاح بالنسبة لهم يقول لانه قبله ليس اهلا ليس باهل للتصرف لانه لم يوجد البلوغ الذي هو مظنة - [00:11:02](#)

العقل فكان عقله بمنزلة المعدوم لكن الروایة الاولى اقرب وهي انه يمتحن قبل البلوغ. يعني اذا قارب وناهز البلوغ لماذا؟ لاجل انه متى بلغ دفع اليه ماله لقوله تبارك وتعالى - [00:11:20](#)

وابتلوا اليتامي حتى اذا بلغوا النكاح فان انستم منهم رشدا فادفعوا فاتى بالفاء الدالة على التعقيب ولو قلنا يختبر لم يتأنى هذا التعقيب. لانه ربما قال الزمن نعم قال رحمة الله فاما غير المأذون فلا يصح فلا يصح تصرفه الا في الشيء اليسيير. لان ابا الدرداء اشتري من صبي عصفورة - [00:11:37](#)

كيف ارسل؟ نعم. اما غير المأذون له يعني الذي لم يأذن له الولي فلا يصح تصرفه بناء على الأصل. وهو انه لا يصح تصرف صبي او سفيه بغير اذن ولي - [00:12:03](#)

الا في الشيء اليسيير يعني ما جرت العادة به من الاشياء اليسييرة لان ابا الدرداء اشتري من صبي عصفورة فارسله وهذا دليل على جواز تصرف الصبي في الامور اليسييرة قال رحمة الله فصل ومن لم يؤنس منه رشد لم يدفع اليه ماله ولم ينفك الحجر عنه. وان صار شيخا للایة ولانه - [00:12:19](#)

انه غير مصلح لماله فلم يدفع اليه كالمحنون. طيب. ولم يؤى ومن لم يؤنس منه رشد. يعني بلغ ولكنه لم يرشد وان ماله لا يدفع اليه ولا ينفك الحجر عنه. قال وان صار شيخا يعني حتى لو - [00:12:43](#)

بلغ حد الشيوخة لانه لا يدفع اليهما لان الصبي لا يدفع له ماله الا بشرطين. البلوغ والرشد فاذا وجد احد الوصفين او الشرطين بقي الاخر قال ولانه غير مصلح لماله فلم يدفع اليه كالمحنون. نعم - [00:12:59](#)

قال رحمة الله تعالى وان فك الحجر عنه فعاود السفه اعيد عليه الحجر. نعم ان فك الحجر عنه تعاود السفه يعني عاد سفيها اعيد الحجر عليه. لان الحكم يدور مع علته وجودا وعدها وهذا يتصور ان يبلغ رشيدا ثم يحصل عنده فسق - [00:13:22](#)

ويشتري خمور ومسكرات ونحوها هذا سفه حينئذ يحجر قال رحمة الله تعالى لما روى عروة بن الزبيبر ان عبدالله بن جعفر ابتع بيعا فاتى الزبيبر فقال اني قد ابتعت بيعا وان - [00:13:43](#)

يريد ان يأتي امير المؤمنين عثمان فيسألة الحجر علي. فقال الزبيبر انا شريك في البيع اتى علي عثمان فقال ان ابن جعفر قد ابتع بيع كذا فاحجر عليه. فقال الزبيبر انا شريكه. فقال عثمان - [00:14:01](#)

كيف احجر على رجل شريكه الزبيبر وهذه قصة مشهورة يشتهر بها ولم تنكر ف تكون اجماعا. نعم ولان السفه يقتضي الحجر ولو لو قارن فيقتضيه اذا طرأ كالمحنون ولا يحجر عليه ولا يحجر عليه الا الامام او نائبه. لان عليا سأل عثمان الحجر على ابن جعفر ولم يفعله بنفسه - [00:14:19](#)

ولان معرفة التبذير يحتاج الى نظر. هو الذي يقوم مقام الامام هنا في هذه الحال هو الحاكم ولا يحرر عليه الا الامام او الحاكم لان هذه الامور امور الحجر منوطه - [00:14:46](#)

الحاكم الشرعي يعني القاضي قال رحمة الله لان الغبن قد يكون تبذيرا وقد يكون غير تبذير فيحتاج الى نائب الامام كالحجر للفلس. ولانه مختلف فيه اشبه الحجر للفلس لان الغبن - [00:15:00](#)

الغبن بمعنى الغلة قد يكون تبذيرا وقد يكون غير تبذير الغبن قد يعني يكون او البيع والشراء قد يحصل به زيادة او نقص يكون فيها غبن. وقد لا يكون فيها غبن - [00:15:19](#)

ولذلك اختلف العلماء رحم الله في القدر الذي يحصل به الغبن يعني مثلا انسان اشتري سلعة تساوي عشرة باثني عشر هل يعده غبنا او

لا يعد غبنا والصواب عن انه يرجع في - 00:15:36

الغبن او قدر الغبر الى العرف فما عده الناس غبنا فهو غبن لان هذا يختلف ايضا باختلاف الاموال والزيادة اليسيرة قد تكون غبنا والزيادة الكثيرة قد لا تكون غبنا - 00:15:51

فمثلا زيادة اه عشرة في المئة قد لا تكون غبرا في بعض السلع وقد تكون زيادة واحد في المئة غبنا في بعض السلع كالمجوهرات ونحوها يرجى في ذلك الى قال رحمه الله ولا يلي عليه الا الامام او نائبه لانه حجر ثبت به. فكان هو فكان هو الولي كحجر -

00:16:11

قال رحمه الله - 00:16:39